

دور المجموعات المحلية في التنمية الاقتصادية حالة المجموعة الحضرية لولاية انواكشوط

أ/ عبد الله ولد سيد احمد فال
قسم التسيير - كلية العلوم القانونية
والاقتصادية- جامعة انواكشوط

Résumé:

Dans cet article nous allons essayer d'identifier le rôle des collectivités locales dans le développement économique, en présentant la communauté urbaine de Nouakchott en Mauritanie comme modèle. Afin de parvenir à la conclusion logique et scientifique, le traitement et l'analyse de ce sujet, pourrait développer et former un cadre théorique et pratique sur ce rôle. Nous allons examiner la notion de collectivité locale, ses objectifs et son importance comme approche nouvelle dans le domaine du développement et les mécanismes à la disposition de ces institutions dans la réalisation de ses objectifs. Nous démontrerons aussi les méthodes de mise en évidence et de gestion utilisés par les collectivités locales mauritaniennes. Nous essaierons de diagnostiquer la réalité de la communauté urbaine de Nouakchott en tant qu'établissement administratif ainsi que ses compétences et son rôle dans le développement socio-économique en tant que capitale de la république islamique mauritanienne.

الملخص:

سنحاول في هذا المقال التعرف علي دور المجموعات المحلية في التنمية الاقتصادية, مستعرضين المجموعة الحضرية لولاية انواكشوط في موريتانيا نموذجاً . ولمعالجة وتحليل هذا الموضوع , وبغية الوصول إلي استدلال علمي ومنطقي, يمكن من بلورة الإطار النظري والتطبيقي حول هذا الدور, سنتعرض إلي مفهوم المجموعات المحلية وأهدافها وأهميتها كمقاربة جديدة في الحقل التنموي والآليات المتاحة لهذه المؤسسات في تحقيق أهدافها. مبرزين أساليب التسيير المتبعة من طرف المجموعات المحلية الموريتانية, ومشخصين واقع المجموعة الحضرية لولاية أنواكشوط من حيث التعرف عليها كمؤسسة إدارية والصلاحيات المنوطة بها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمدينة انواكشوط عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

مقدمة:

شهد العالم منذ نهاية القرن الماضي تغيرات جوهرية، دفعت كلا من البلدان النامية والمتقدمة علي حد سواء، علي إعادة النظر في فلسفة الحكم والإدارة والتسيير، وضرورة تبني مقاربة إدارية جديدة، في تنفيذ السياسات التنموية العامة لتحقيق التنمية الشاملة. وفي ظل هذا المناخ، حظيت المجموعات المحلية باهتمام كبير في معظم دول العالم، كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة علي المستوي المحلي والقومي وتقديم الخدمات العمومية للمواطنين في الزمان والمكان المناسبين وبالتكلفة المناسبة وبالكمية المناسبة. لأن هذه المؤسسات أدري بالشؤون المحلية وأكثر قدرة علي الاتصال بالمواطنين، وعلى تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي المستوى المحلي، وسعيا منها الي تحقيق أهداف التنمية و تزويد السكان بالخدمات العمومية وتطوير الإمكانات المالية والبشرية للمجتمع، اتجهت الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلي الأخذ بنظام المجموعات المحلية وتطبيق اللامركزية الإدارية بشكل فعلي سنة 1986، حيث صدر القانون رقم 86-134 بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشئ للبلديات، ثم الأمر القانوني رقم 87-289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 الذي يلغي ويحل محل القانون الأول رقم 86-134. وبموجب القانون رقم 051-2001 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2001، تم إنشاء مؤسسة عمومية للتعاون البلدي البيئي، تسمى مجموعة انواكشوط الحضرية، وتضم هذه المجموعة البلديات الواقعة في داخل حدود ولاية انواكشوط وهي تسعة بلديات. وتعتبر مجموعة انواكشوط الحضرية فضاء محلي تضامني منسق، يمكن البلديات الأعضاء من تصور وتنفيذ المشاريع المشتركة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهتم هذه المؤسسة بمجموعة من الأنشطة التي تخدم المواطن المحلي فيها، من تهيئة المناخ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات العمومية للمواطن .

ومن هنا تركز اهتمامنا بموضوع تسيير المجموعات المحلية وأهدافها وخاصة في هذه المؤسسة، وذلك قصد التعرف علي الدور الذي تلعبه المجموعة الحضرية في التنمية الاقتصادية علي المستويين المحلي والقومي وتقديم الخدمات العمومية للمواطن المحلي، مع اكتشاف واقع الخدمات العمومية في المدينة. وضمن هذا السياق نحاول إبراز معالم دراستنا وفق سياق نظري وتحليلي من خلال الإجابة علي السؤال التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه المجموعات المحلية في التنمية الاقتصادية وخاصة المجموعة الحضرية لولاية انواكشوط ؟

I. مفهوم المجموعات المحلية:

المجموعات المحلية هي وحدات إدارية من إقليم الدولة , تدار من طرف مجالس محلية منتخبة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري, وذلك مع ممارسة الوصاية الإدارية من قبل الحكومة المركزية⁽¹⁾. كما أنها تتمتع بجملة من الصلاحيات وفقا لنظام اللامركزية الإدارية المتبع. حيث تمكن هذه الصلاحيات من سرعة وسهولة اتخاذ القرارات بعيدا عن السلطة المركزية, مع ارتباط هذه القرارات بتحقيق السياسات والأهداف التنموية علي المستوى المحلي والقومي. كما تسعى المجموعات المحلية إلي حصول أفراد المجتمع المحلي علي احتياجاتهم من الخدمات العمومية الأساسية, بطريقة سهلة وعادلة وبأسلوب علمي وفعال مع تحقيق التنمية المحلية بشكل عام.

II. أهداف المجموعات المحلية : تهدف المجموعات المحلية إلى بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وذلك من خلال:

- 1 -التحسين المادي والاقتصادي للمستوى المعيشي للمجتمع المحلي؛
- 2 -خلق بيئة مناسبة للعمل الجماعي ودعم روح التعاون والتضامن⁽²⁾؛
- 3 -العمل على زيادة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار؛
- 4 -تقديم الخدمات العمومية الأساسية في الزمان والمكان المناسبين؛
- 5 -تطوير مشاريع البنى التحتية للمجتمع المحلي؛
- 6 -استغلال الثروات المحلية بشكل جيد من أجل الحد من الفقر والجهل والتخلف⁽³⁾.

III. آليات المجموعات المحلية

تستخدم المجموعات المحلية, مجموعة من الآليات المختلفة, من أجل تحقيق أهدافها التنموية علي المستوى المحلي والقومي, ومن بين هذه الآليات ,اعتماد التنظيم اللامركزي كأسلوب إداري⁽⁴⁾, بالإضافة إلى إعداد التخطيط الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية و التعامل مع القطاع الخاص و المنظمات الغير حكومية في إنشاء وتسيير المرافق العمومية المحلية.

IV. تسيير المرافق العمومية المحلية الموريتانية:

يعطي الأمر القانوني رقم 289/87 صلاحيات للمجموعات المحلية، في مجالات تنظيم وتسيير المرافق العمومية، التي لا تدخل ضمن اختصاصات الدولة وخصوصا تلك المتعلقة، بالتزويد بالماء والإنارة العمومية، وإزالة القمامات المنزلية والتنظيف والأسواق والمسالك⁽⁵⁾. ويمكن أن تقوم المجموعات المحلية بالتسيير المباشر لهذه المرافق، أو من خلال إسنادها إلى شخص أو جهة أخرى عمومية أو خصوصية عن طريق التفويض. ولذلك يوجد نوعين من تسيير المرافق العمومية المحلية :

1) التسيير المباشر:

يعرف التسيير المباشر بأنه تولي المجموعات المحلية، تسيير المرافق العمومية بنفسها، سواء كان ذلك على مستوى التمويل أو الإدارة، ويعتمد التسيير المباشر على ركيزتين أساسيتين: الأولى توفر المجموعات المحلية على التجهيزات أو التمويلات الضرورية لإنجاز الخدمات العمومية (التمويل الذاتي على أساس الموارد الذاتية للمجموعات المحلية أو تمويل خارجي) .و الثانية القدرة على اتخاذ القرارات، باستغلال المرافق المقدمة للخدمات، على أساس مسؤوليتها الخاصة (تحمل المنافع والمخاطر) وبوسائلها الذاتية⁽⁶⁾.

2) التسيير المفوض:

يعبر هذا النوع من التسيير عن قيام جهة خصوصة أو عمومية بتسيير مرافق محلي، يقدم خدمة عمومية، بتفويض من المجموعة المحلية . وينقسم التسيير المفوض إلى أربعة أنواع⁽⁷⁾.

الامتياز (الالتزام) :

هو العقد الذي بموجبه تفوض المجموعة المحلية إلى مقاول تسيير مرافق محلي، مع إنجاز التجهيزات الضرورية لذلك. وعند نهاية الالتزام تعود المنشآت المقدمة والتجهيزات التي أنجزها الملتزم إلى المجموعة المحلية، بدون تعويض ولهذا الغرض يجب على الملتزم خلال الاستغلال، أن يوفر الاحتياطات والإنداثارات الضرورية لتمويل الصيانات الكبرى. وكذلك القيام بأشغال التجديد قبل إعادة المنشآت والتجهيزات إلى المجموعة المحلية.

عقد استئجار التجهيزات:

وهو عقد بموجبه تسند المجموعة المحلية إلى مقاول مهمة تسيير مرفق محلي بواسطة المنشآت والتجهيزات المسلمة من قبلها ، ويتولى المستأجر استغلال المنشآت على مسؤوليته الخاصة، ويلتزم بإعادتها في حالتها الأصلية ، على أن يدفع إتاوة للبلدية مقابل استخدام التجهيزات .

التسيير الغير مباشر عن طريق وكالة مختصة:

يتمثل التسيير الغير مباشر عن طريق الوكالة المختصة، في إسناد مهمة تسيير خدمات المجموعات المحلية، إلى مستثمر قادر على استغلالها في ظروف أفضل من المصالح التابعة للبلدية. ويعوض المستثمر المعنى، من طرف المجموعة المحلية وفقا لنتائج التسيير. حيث يكون هذا التعويض جزافي. وتحمل المجموعة المحلية مخاطر الاستغلال ونفاقات الصيانة وتجديد التجهيزات ، ولهذا السبب تفضل البلدية عقود الامتياز وإستئجار المعدات والتجهيزات.

صفة الخدمة:

وتتمثل في قيام المجموعة المحلية بإعداد اتفاقية بينها و مقدم خدمات - بواسطة إجراء الصفقات العمومية - تتضمن توفير خدمة عمومية للمجتمع المحلي. بحيث تقوم المصالح البلدية بدفع تكلفة الخدمة المذكورة بعد ذلك .

V. مجموعة انواكشوط الحضرية وصلاحياتها ودورها في تنمية الولاية**• ماهية مجموعة انواكشوط الحضرية**

المجموعة الحضرية، مؤسسة عمومية، ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، تهدف إلى تنمية مدينة انواكشوط، اقتصاديا واجتماعيا وحضريا من خلال تقديم مختلف الخدمات العمومية للمواطن المحلي، وتضم المجموعة الحضرية، كمجموعة محلية، البلديات الواقعة داخل حدود ولاية أنواكشوط، كما هي منشأة ومحددة بمقتضى المرسوم رقم 2001. 070 الصادر بتاريخ 28 يونيو 2001 . هذا وتعتبر المجموعة الحضرية لولاية أنواكشوط فضاء تضامن وتنسيق، يمكن البلديات الأعضاء من تصور المشاريع في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتضم هذه المجموعة البلديات التالية : بلدية عرفات, بلدية دار النعيم, بلدية الميناء, بلدية لكصر, بلدية الرياض, بلدية السبخة, بلدية تفرغ زينه, بلدية تيارت, بلدية توجنين وتمتلك المجموعة رؤسا ينتخب من طرف المجلس الحضري لها, والذي يرسم الخطط والاستراتيجيات التنموية علي مستوي المدينة .كما أنها تمتلك نفس الهيكل التنظيمي للمجموعات المحلية الموريتانية .

مجلس مجموعة انواكشوط الحضرية:

يدير مجموعة انواكشوط الحضرية, مجلس إدارة يتألف من 37 مندوبا عن البلديات الأعضاء التسعة, من بينهم إجباريا عمد هذه البلديات⁽⁸⁾, ويكلف هذا المجلس بتسيير القضايا الداخلية ضمن صلاحيات المجموعة و بوضع الخطط والاستراتيجيات التي من شأنها تنمية المدينة والنفاد إلى الخدمات العمومية فيها. وتتوزع مقاعد مجلس إدارة المجموعة تبعا لأهمية الديمقراطية للبلديات المعنية, حيث تعتمد المعادلة التالية في تحديد عدد مناديب كل بلدية.

المجموع العام للمقاعد × سكان البلدية ÷ عدد سكان نواكشوط = عدد المناديب⁽⁹⁾

وتتمتع المجموعة الحضرية لولاية انواكشوط, كأى مؤسسة تهتم بإدارة المدن تتمتع بنظام مالي مستقل يتمثل في ميزانيتها السنوية التي تعكس مدي الطموح التنموي لتلك السنة وماهية الإيرادات المتوقعة والنفقات المخططة. وقد سجلت ميزانية مجموعة انواكشوط الحضرية خلال السنوات 2009/2008/2007 النتائج التالية⁽¹⁰⁾. الجدول رقم (1) يبين تطور ميزانية مجموعة انواكشوط الحضرية.

السنوات	2007	2008	2009
الميزانية بالاوقية	2.631.138.096	2.702.684.276	4.654.703.272
الميزانية بالدولار	10.810.737	10.524.552	18.618.813

المصدر: الإدارة المالية والإدارية للمجموعة الحضرية

صلاحياتها المجموعة الحضرية لولاية أنواكشوط :

تتمتع مجموعة انواكشوط الحضرية, بالصلاحيات الكاملة التي تخولها أن تمارس نيابة عن البلديات الأعضاء, الصلاحيات المخولة لهذه الأخيرة بمقتضى الأمر القانوني رقم 289 – 87 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 وذلك في المجالات التالية⁽¹¹⁾:

– مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

كتهيئة وصيانة وتسيير، مناطق لأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية والسياحية ذات النفع الجماعي. وإنشاء وتعزيز أنشطة التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، التي تتجاوز بطبيعتها أو بحجمها صلاحيات البلديات الأعضاء، إنشاء وصيانة وتسيير وإنعاش التجهيزات أو المؤسسات الثقافية والاجتماعية والتربوية والرياضة، عندما تكون ذات نفع عام.

- مجال تهيئة الفضاء الجماعي والسياسة العمرانية في المدينة:

كإعداد وتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية، ومخططات احتلال المجال العمراني، والمحلات العقارية ذات النفع العام. وتنظيم النقل الحضري، إنشاء وتهيئة أو صيانة الطرق الحضرية، وضع إشارات المرور، المواقف العمومية والعنونة، وإعداد وتنفيذ وتنظيم سياسة الإسكان ذات النفع العام.

- مجال تسيير المرافق ذات النفع العام.

كالمصالح والأسواق والملاعب الرياضية، ذات النفع الجماعي، ومصالح الإطفاء والنجدة؛ التموين بالماء والإنارة العمومية وإنشاء وصيانة المقابر، تنظيف القمامات المنزلية.

- مجال أنشطة حماية البيئة.

كمكافحة التلوث، مكافحة المزعجات الصوتية الضوضاء، حماية الوسط البيئي الحزام الرملي بالشواطئ.

دور المجموعة الحضرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تجمع مدينة انواكشوط، بين وظائف العاصمة السياسية والاقتصادية والثقافية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، حيث تحتضن المدينة كل المرافق العمومية المركزية (سلطات تنفيذية، تشريعية، تعليم عالي والبحث العلمي، العلاجات الطبية المتخصصة والمؤسسات الثقافية...). ولعل من بين أهم التحديات التي تواجه مجموعة انواكشوط الحضرية، تلك التي تتعلق بتنظيم وتسيير الإدارة المحلية وإشكالية توفير الخدمات والمرافق العمومية، وطرق أداء المتوفر منها، وضعف الإمكانيات المالية والبشرية لها وللبلديات التابعة وعدم فعالية العلاقة بين هذه المؤسسات والقطاع الخاص من جهة وبينها والمنظمات الغير حكومية الوطنية من جهة أخرى، وزيادة الهجرة من الولايات إليها.

فمدينة انواكشوط تشكل مركز النقل بالكتلة الحضرية وبمنطقة العاصمة وهي القطب السكاني والاقتصادي والإداري الأول في البلاد، بتعداد سكانها سنة 2008 الذي بلغ حوالي 846.871 أي ما يمثل 1/3 من مجموع السكان⁽¹²⁾، كما أن لوزن مدينة انواكشوط الاقتصادي والسياسي والثقافي، انعكاساته الجلية على زيادة الهجرة من الولايات الداخلية إليه⁽¹³⁾، وزيادة الطلب على العقارات والتجهيزات الحضرية بكافة أنواعها، وعلى نوعية الأداء الوظيفي للمدينة ، الذي تتجلى مظاهره في نوعية الخدمات و المرافق العمومية المقدمة للسكان. ويبدو أنه أمام إلحاحية المشاكل المطروحة، لا سيما أزمات المياه والكهرباء والسكن حيث البناء الفوضوي والسكن العشوائي، ومشاكل النقل الحضري والمنشآت القاعدية، يوجد نقص كبير في المرافق العمومية المؤهلة والقادرة على تقديم الخدمات المطلوبة في الزمان والمكان المناسبين للسكان، الأمر الذي فاقم من حدة تردي إطار ونوعية الحياة ، ناهيك عن غياب مخططات عمرانية متكاملة ومستكملة لمختلف عناصر المنظومة الحضرية للمدن الكبرى.

وفي الواقع شكلت مدينة انواكشوط كغيرها من المدن الكبرى من العالم العربي، واحدة من الحالات التي تعاني من عدم كفاية الخدمات والمرافق العمومية. لا سيما بالأحياء السكنية الشعبية المزدوجة بالسكان وفي مناطق السكن العشوائي (الكبات- الكزرات) :

* الكبات : أحياء الصفيح. * الكزرات : الأحياء الغير مرخص لها.

كما تعرف بصفة متزايدة اختلالات معتبرة، في مجالات توزيع شبكات الخدمات العمومية، مع مرور الزمن بسبب نموها السكاني والعمراني السريع. وللوقوف على دور المجموعة الحضرية لولاية أنواكشوط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سننتقل إلى واقع بعض الخدمات العمومية الأساسية المقدمة للمواطنين وكيفية تسييرها وتوزيعها .

1.خدمات التعليم: تعتبر الخدمات التعليمية من أهم الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي، مشكلة بذلك محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدار خدمات التعليم الأساسي في ولاية انواكشوط من طرف الوزارة الوصية (وزارة التهذيب). من خلال مجموعة من الإدارات المركزية . هذا مع أن القانون المنظم والمنشئ للبلديات، وفي مادية الثانية تنص على أن البلدية مكلفة بإنشاء وتجهيز وصيانة المنشآت المتعلقة بالتعليم الأساسي، وفي القانون رقم 2001/051 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2001 المنشئ للمجموعة

الحضرية لولاية انواكشوط وفي المادة الثالثة وفي فقرتها الثالثة (تنص على أن من بين صلاحيات المجموعة الحضرية ، إنشاء وصيانة وتسيير وإنعاش المؤسسات الثقافية والاجتماعية والتربوية والرياضية عندما تكون ذات نفع عام على سكان المدينة). لكن هذه القوانين تبقى غير معتبرة، لأن الإدارات المركزية، لوزارة التعليم هي من يقوم بتسيير وإدارة وإنشاء المدارس ومؤسسات التعليم. ويقتصر دور البلدية أو المجموعة الحضرية على نوع من الرقابة على أداء القائمين على تسيير هذه المؤسسات، كما أنها تقوم في بعض الأحيان بإنشاء بعض المؤسسات وصيانتها.

دور المجموعة الحضرية للولاية والبلديات الأعضاء

تتضمن الهيكلة الإدارية لكل البلديات والمجموعة الحضرية، لجنة مكلفة بالشؤون الثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية، التي تشرف على تسيير المدارس الواقعة على تراب البلدية، مع تقديم بعض الخدمات المساعدة على أداء الخدمة بأحسن ما يمكن ومن بين هذه الخدمات.

- تزويد بعض المدارس بالمياه، تقديم مساعدة مالية للإدارة الجهوية للتهديب من أجل تسديد فواتير المياه والكهرباء لكل من SNDE و SOMELEC شركتي المياه والكهرباء على التوالي.

- فك العزلة عن بعض المدارس، الواقعة في المناطق الوعرة عن طريق شق الطرق من أجل تسهيل التنقل إلى هذه المرافق.

- حراسة المؤسسات التعليمية عن طريق تأجير حراسة لهذه المؤسسات.

وقد قامت المجموعة الحضرية بالتعاون مع مشروع التنمية الحضرية PDU الممول من طرف البنك الدولي بإنشاء وتجهيز 5 مدارس أساسية في إطار تهيئة مناطق الكبة بالمناء و 12 مدرسة أساسية في إطار تعزيز المخطط الحضري لولاية انواكشوط موزعة على ثلاثة مقاطعات⁽¹⁴⁾. - دار النعيم 5 مدارس - الرياض 6 مدارس-تيارت مدرسة واحدة.

الجدول رقم (2) يبين عدد المدارس والتلاميذ والمعلمين والقاعات الدراسية في المدينة سنة

: 2008

عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	قاعات الدارسة
173	73115	2031	1514

المصدر: الإدارة العامة للتعليم الأساسي.

2. الخدمات الصحية:

تكلف البلدية ببناء وتجهيز المستوصفات، ومراكز حماية طفولة والأمومة وفي هذا المجال قامت البلديات الأعضاء، في المجموعة الحضرية، ببناء وتجهيز الكثير من المنشآت الصحية سواء كانت مراكز أو نقاط صحية. وفي السنوات الأخيرة مولت الدولة عدة مشاريع صحية واقتصرت دور البلديات على مواكبة وتكميل هذا المجهود الهام. هذا وتقوم وزارة الصحة ببرمجة وتمويل المنشآت الصحية، بالتنسيق مع المجموعات المحلية من أجل المتابعة والتقييم، على المستوى المحلي. وتصنف المنشآت الصحية حسب المخطط التنموي للبنى التحتية الصحية إلى: مركز استطباب وطني، مستشفى، مركز صحي (مستوصف)، نقطة صحية.

هذا ويوجد في انواكشوط مركز استطباب وطني واحد، بالإضافة إلى مستشفى الشيخ زايد ومستشفى الأمومة والطفولة ومستشفى الأمراض السرطانية وعيادة المجمع بدرجة مستشفى، و22 نقطة صحية و17 مركز صحي موزعة على البلديات التسعة. ومن بين المنشآت الصحية المنجزة من طرف المجموعة الحضرية، المركز الصحي ببلدية الميناء. والذي كان في إطار تهيئة منطقة (الكرزة)، وآخر في مقاطعة الرياض في إطار توصيات المخطط الحضري لمدينة انواكشوط. كما أنه توجد عدة نقاط صحية ومراكز منجزة من طرف البلديات الأعضاء⁽¹⁵⁾.

هذا وتقوم البلديات بدعم الخدمات الصحية من خلال تعزيز الجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والاجتماعية ولجان الصحة القاعدية التي يترأسها مستشارون بلديون.

3. شبكات الطرق والنقل

شبكات الطرق :

تعتبر الطرق من أهم البنى التحتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فبواسطتها تتم المواصلات وعلي الرغم من أهميتها لا تزال بعض مقاطعات العاصمة تعاني من العزلة لعدم ربطها بخطوط معبدة، وبالرغم من أن المجموعة الحضرية والبلديات الأعضاء قامت بإنشاء بعض الطرق، وترميم بعضها إلي أن ذلك لا يكفي العاصمة نتيجة لاتساع أطرافها، والتوسع علي المحاور الأربعة المشكلة للطرق الرئيسية كطريق روصو الجنوبية وطريق الأمل الشرقية وطريق أطار الشمالية وطريق انواذيبو في الشمال الغربي . حيث تموين المدينة بواسطة هذه الطرق الأربعة.

وتلعب المجموعة الحضرية والبلديات التابعة لها دورا كبيرا في إعداد شبكات الطرق وتجهيزها ,حيث تركز النصوص التشريعية علي تقاسم مسؤولية إعداد شبكات الطرق وتجهيزها وصيانتها,علي ثلاثة فاعلين:

- الحكومة المركزية ممثلة في وزارة التجهيز .
- المجموعة الحضرية لولاية انواكشوط.
- البلديات الأعضاء.

فالقانون رقم 51- 2001 الصادر بتاريخ 19- يوليو -2001 القاضي بإنشاء المجموعة الحضرية ,ينص في مادته الثانية منه والمتعلقة بصلاحيات المجموعة الحضرية " تكلف المجموعة الحضرية بتنظيم النقل الحضري ,إنشاء وتهيئة وصيانة الطرق الحضرية ,وضع إشارات المرور للموقف العمومية و العنونة ".
هذا ويبلغ طول شبكة الطرق حوالي 200 كلم في العاصمة بالإضافة إلي 250 كلم في طرق تابعة لانتشار الشبكة⁽¹⁶⁾ .

وقد ساهمت المجموعة الحضرية بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية ,في أنجاز حوالي 25 كلم من هذه الشبكة من أجل تدعيم انسيابية المرور . هذا وقد قامت المجموعة الحضرية بتزويد الكثير من ملتقيات الطرق بإشارات المرور و خاصة في مركز المدينة .
الجدول رقم (3): يبين طبيعة وطول الشبكة و الفاعلين المتدخلين.

نوع الطرق	الطول	الفاعلين
الطرق الرئيسية	- المحور الشرقي 12 كلم - المحور الشمالي 10 كلم - المحور الجنوبي 15 كلم - المحور الشمال الغربي 10 كلم	الحكومة المركزية
الطرق الثانوية	153 كلم	المجموعة الحضرية
الطرق الترابية	95 كلم	البلديات الأعضاء

المصدر : وكالة التنمية الحضرية بنواكشوط

4. خدمات النقل الحضري في انواكشوط:

تعتبر خدمات النقل الحضري ركيزة أساسية للتنمية المحلية ,ولقد اعتمدت موريتانيا لبيبرالية هذا القطاع, منذ سنة 1986 بعد ما كان محتكرا من طرف الشركة العمومية للنقل في انواكشوط ,وتم إنشاء اتحاديات النقل الخصوصية من أجل تسبير القطاع بشكل لبيبرالي

حتى سنة 2004 حيث تم حل هذه الاتحاديات بسبب عدم التزامها بالشروط القانونية الأمر الذي أدى إلي فوضي وعدم تنظيم هذا القطاع الذي يعتبر من القطاعات الهامة في التنمية المحلية والحضرية، ويتركز التوزيع المجالي لهذا النوع من الخدمات في مدينة انواكشوط، علي المحاور الرئيسية للمدينة (الشرقي، الجنوبي، الشمالي، الشمال الغربي)، هذا بالإضافة إلي الخطوط الثانوية بين البلديات التسعة⁽¹⁷⁾. مع أن توزيع الخطوط وسرعة تغطيتها، يستجيب لحركة الأشخاص المرتبطة بالنشاط الاقتصادي في المدينة وتواجد المؤسسات التعليمية ومختلف الخدمات في مركز المدينة. هذا وينص القانون المنظم للمجموعة الحضرية لمدينة انواكشوط، علي أن من بين صلاحياتها تنظيم خدمات النقل الحضري في المدينة. لا كن من الملاحظ وجود تقصير في تنظيم وتسيير هذا النوع من الخدمات، التي تعتبر محور هام للتنمية الحضرية، من حيث توفيرها لمداخل مالية لميزانية المجموعة الحضرية من جهة وسلامة وراحة المواطن المحلي من جهة أخرى.

5. تسيير خدمات المياه والكهرباء:

خدمات المياه:

إن إنتاج وتوزيع المياه الصالحة للشرب، من اختصاص الشركة الوطنية للمياه SNDE وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، حيث تستخرج هذه الشركة المياه من 54 بئر محفورة في قرية "إديني" علي بعد 60 كلم شرق العاصمة أنواكشوط. تزود المدينة بواسطة قنوات مياه قطرها 700مم، وصولا إلي مستودع المدينة الوحيد. هذا ويقدر الطلب المحلي في المدينة للمياه با 80000م³ لليوم (حسب نتائج 2007). لا كن الطاقة الإنتاجية للشركة لا تتجاوز 60000م³ يوميا وهو ما يحقق عجزا كبيرا يقدر با 20000م³⁽¹⁸⁾. الأمر الذي جعل السلطات المحلية ممثلة بالمجموعة الحضرية، تتدخل لتزويد السكان بهذه الخدمات الضرورية لحياتهم. حيث أنشأت بعض الحنفيات العمومية، الموزعة في البلديات التسعة. وقد وصلت هذه الحنفيات 190 حنفية. وقد كانت هذه المبادرة بالتنسيق مع المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج، حيث مكنت هذه المبادرة من تزويد الأحياء الشعبية من الحصول علي المياه الصالحة للشرب. ونتيجة للطابع الحيوي للمياه فإن برنامج الاستثمارات الأولوية للمجموعة الحضرية، يتضمن جانبا متعلق بتحسين توزيع الماء في الأحياء الشعبية المحيطة بالمدينة. فالنظم المعتمدة في هذا البرنامج تجعل المواطن لا يقطع 150م بغية

الوصول إلى حنفية. هذا وستؤدي هذه الاستثمارات المهمة، إلى تغيير جذري في الوضعية الراهنة، ولا كن مردوديتها مرتبطة بزيادة كثافة المستخدمين والتحكم في التوسع الفوضوي للمدينة⁽¹⁹⁾. كما إن النقص الحاصل في الطاقة الإنتاجية للشركة الوطنية للمياه، سأكمل بل ويزيد بفضل مشروع آفطوط الساحلي، الذي سيزود المدينة من نهر السنغال وستصل الطاقة الإنتاجية المخططة له 178000م3 ومن المفترض أنه سيبدأ تزويد المدينة في مطلع 2011.

الجدول رقم (4) يبين الطاقة الإنتاجية والجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات والتوزيع المجالي:

الأحياء	الطاقة الإنتاجية	الجهة المقدمة للخدمة
جميع أحياء العاصمة ما عدي أحياء الصفيح	60.000 م3	الدولة عن طريق SNDE(الشركة الوطنية للمياه)
الاحياء الصفيح والفقيرة	190 حنفية	المجموعة الحضرية

خدمات الكهرباء:

وفي ما يتعلق بدور المجموعة الحضرية والبلديات التابعة لها، في تقديم هذا النوع من الخدمات، فإن القانون المنظم لهذه المؤسسات ينص على أن الإنارة العمومية تبقى من صلاحيات البلدية. ولكن بسبب ضعف الإمكانيات المادية للبلديات، وغموض الصلاحيات في هذا الشأن، فإن البلديات والمجموعة الحضرية لم يستطيعوا تقديم هذا النوع من الخدمات. نتيجة أن تحويل الصلاحيات لم يرافقه تحويل في الوسائل من أجل تطبيقها. الأمر الذي جعل القطاع الحكومي المركزي هو المسئول الأول عن تقديم خدمات الكهرباء للمواطنين، واقتصر دور المجموعات الحضرية والبلديات، على مراقبة أداء الشركة الوطنية للكهرباء من حيث التوزيع.

خاتمة:

يتضح من ما سبق أن المجموعات المحلية تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال العمل علي تنمية المجتمعات المحلية وتوفير وتقديم مختلف الخدمات العمومية الاساسية للمواطن المحلي . هذا ومن خلال دراستنا لواقع المجموعة الحضرية لولاية انواكشوط ودورها في تنمية المدينة ومعرفة المشاكل والتحديات التي تواجهها، حيث الموارد الذاتية المحدودة وضعف المشاركة الشعبية

وتضارب الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية وضعف تكوين الإطار البشري ،و عدم فهم أهمية الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص و المنظمات الغير حكومية . وانطلاقا من أن هذه المؤسسة تهدف الي تنمية المجتمع المحلي وبناء القدرات المؤسسية له ومختلف البني التحتية فإننا نوصي بالمقترحات التالية :

- 1 - تحسين المصادر الذاتية للمجموعة الحضرية وتقديم الدعم من طرف الحكومة المركزية حتي تتمكن هذه المؤسسة من تنفيذ المهام الموكلة إليها ؛
- 2 -محاولة خلق أنشطة اقتصادية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة وإيجاد فرص عمل تساهم في مكافحة الفقر والبطالة؛
- 3 -إقامة مشاريع تنموية بالتعاون مع القطاع الخاص بهدف النهوض بواقع المجموعة الحضرية والبلديات التابعة لها وتحسين الخدمات العمومية التي تقدمها للمواطنين وتطوير الوضع المالي للبلديات ؛
- 4 -العمل مع المنظمات الغير حكومية وتوجيهها نحو الأنشطة الاجتماعية التي تنتمي إلي ميادين تدخلها ؛
- 5 -السعي الجاد إلي إنشاء شراكة مع فرقاء دوليين ومحليين لتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية ،تلي حاجيات المجتمع المحلي ؛
- 6 -تعزيز التعاون اللامركزي من أجل تبادل التمويلات والخبرات والتجارب بين المجموعة الحضرية وبقية المدن العالمية ، وخاصة تأسيس توأمة بينها وبين الدول العربية الكبرى؛
- 7 -العمل علي تحسين الخدمات العمومية المحلية، وخاصة خدمات الطرق والنقل الحضري ومحاولة إعادة تهيئة المدينة حتى تأخذ شكل المدن والعواصم المتحضرة .

المراجع:

- 1 - د. شريف الأحمد: تسيير المجموعات المحلية في العالم العربي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، للنشر، 2000، ص 18..
- 2 - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، الإستراتيجيات، نماذج الممارسة، الإسكندرية 2000، ص 158
- 3 - د. السيد عاشور: التنمية الإقليمية، عمان الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2004، ص 27.
- 4 - محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية، 1999، ص 50.
- 5 - وزارة الداخلية واللامركزية، إدارة المجموعات المحلية، مجموعة القوانين التطبيقية مع بعض التوضيحات الإدارة المجموعات المحلية، ص 19
- 6 - وزارة الداخلية واللامركزية، دليل التسيير البلدي، برنامج دعم التمركز واللامركزية في موريتانيا PADDEM يوليو 2004، ص 68.
- 7 - وزارة الداخلية واللامركزية، دليل التسيير البلدي، نفس المرجع السابق، ص 69.
- 8 - المادة 10 من القانون رقم 051-2001 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2001 القاضي بإنشاء المجموعة الحضرية لولاية نواكشوط.
- 9 - الكتاب الأبيض للامركزية في موريتانيا: دراسة تشخيصية للامركزية في موريتانيا، وزارة الداخلية واللامركزية، 2009، ص 21.
- 10 - مجموعة نواكشوط الحضرية: الإدارة المالية والإدارية، مشاريع الميزانية للسنوات 2007 و 2008 و 2009.
- 11 - المادة 3 من القانون رقم 051-2001 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2001 القاضي بإنشاء المجموعة الحضرية لولاية نواكشوط.
- 12 - Donnés 2009 . ONS (l'Office National de la Statistique).
- 13 - yannick le Gléau , Modélisation de la répartition Spatiale de la Population à Nouakchott en 2009 GRETE /CUN 2009 p 56.
- 14 - Programme d'investissement Communale (PIC) de la Communauté Urbaine de Nouakchott. URBAPLAN Aout 2008 . P 45
- 15 - Programme l'investissement Prioritaires (PIP) de la Communauté Urbaine de Nouakchott. URBAPLAN Avril 2009 ,P 64
- 16 - مجموعة نواكشوط الحضرية: المصلحة الفنية التابعة لإدارة التعاون والتنمية.
- 17 - وزارة التجهيز والنقل، المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة نواكشوط في أفق 2010-2020، وكالة التنمية الحضرية، نواكشوط، مايو 2003 ص 47 .
- 18 - الشركة الوطنية للماء، الإدارة الفنية في الشركة.
- 19 - Etude Diagnostic Technique .URBAPLAN , CUN .Juillet .2008 p,46.